

# الحديث الشريف

## هل تنقيحه ممكن؟

### للأستاذ محمد أحمد الغمراوي

يموج العالم الغربي اليوم بتلاطم من المذاهب والنظريات والمفاهيم التي بلبته حين تكاثرت عليه ، فصار لا يدري ما يأخذ ، أو ما يدع .  
والعالم الإسلامي عرضة لتلك الأمواج تتواند عليه فتحدث



فيه بعض ما أحدثت في عالم الغرب من اضطراب في الفكر والاعتقاد ، وذلك رغم ما يملكه المسلمون من معايير وثيقة للحق والباطل تتجلى في كتاب الله وسنة الرسول .

ولعل من برادر البلبلة الرافدة ما يبدو لبعض الناس في بعض الأحاديث الشريفة من مخالفة للعقل يقترح من أجلها تنقيح كتب الحديث القديمة أو تنقيح الأحاديث نفسها في كتب جديدة .

وتحجيص الحديث لا يمكن من الناحية النظرية إلا عن طريقين : تحجيص المتن أو تحجيص السند . فأما تحجيص الأسانيد فقد قام به أئمة الحديث على صورة لم تدع زيادة لاسترديد . ونخل الأسانيد فوق ذلك أمر غير ممكن . وأما قد متون الأحاديث فلا يزيد على أن يكون نمحها للرأى في الدين بحيث يصبح الدين رأياً ويصبح الرأى هو الدين .

إن القدماء كانوا على حق حين حكوا أن الطريق الوحيد المأمون في تسمية الأحاديث هو طريق تحجيص السند ، لأنه بعد أن قامت الحجة القاطنة على رسالة الرسول صلوات الله عليه ، وأنه لا ينطق من الهوى في كل ما بلبته الناس من الله ، لم يبق لتمييز الحق من الباطل إلا أن تثبت القول من الرسول . وتحجيص الأسانيد المنصبة إلى الرسول هو الطريق البديهي لهذا الإثبات .

فن آيات الله الباهرة في حفظ هذا الدين أن وفق علماء المسلمين للقيام بتلك المهمة الكبرى قبل أن يفوت وقت إمكان القيام بها ولو تأخرت إل ما بعد ذلك المصير التي نمت فيها لأصبح القيام بها مستحيلاً ، إذ لو وجد العلماء الزاءبون في بذل الجهد الفادرون على التحجيص ، لما وجد ما يفحص أو يفحص بمد موت جميع الشعوب .  
فن قتل الله علينا وعلى الناس جميعاً أن كان الدين وعلومه شغل العلماء الشاغل عسوراً طويلاً حتى تم حفظ السنة ، وحفظ القرآن ، وحفظ الحديث ، وإلا أصاب الإسلام ما أصاب غيره من التعريف والتبديل والتنضيق .

ولست أدري كيف يمكن إذا كان الحديث ثابتاً عن الرسول أن يمتد إليه عقل ، مها قدر ، بتنقيح أو تعديل ، لست أدري كيف يمكن أن يجوز عند العقل أن قولاً ثابتاً عن الرسول الذي قطع العقل برسائه عن الله يصح أن يكون عمل بحث غير بحث يرى إلى استنباط المعنى منه ، لا إلى تصحيح أو تنقيح شيء فيه .  
إن الدين قد جاء الانسانية بكثير مما لم تكن تعرف ، وكثير مما لا يمكن أن تعرف إلا من طريقه ؛ وكل أخبار النبي لا يمكن أن تعرف إلا من طريقه . والمسألة ليست مسألة ما ذا نعلم من الدين ، أو ما ذا نقل ، أو ما ذا يتفق مع ما نعرف أو نعلم عن غير طريقه ، ولكن المسألة هي أمر الواهم القى كان والذي بلبته الرسول للناس عن الله سبحانه . فإذا ثبت أن أمراً قد وقع أو قولاً قد صدر عن الرسول وجب قبول هذا الواقع وذلك القول مها بدا للعقل ضرباً أو هجيباً أو غير مفهوم .

إن الدين صادر عن خالق الخلق ، وقد تناول جميع الفطرة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً : بالإجمال فيها اقتضت الحكمة الإلهية إجمالاً ، وبالتفصيل فيها اقتضت تفصيله . والعقل الذي يمكن أن يحيط بالفطرة لم يخلفه الله بعد ، وهو على أى حال عقل المجموع لا عقل الفرد . والدلم الذي يتسع حتى لا يند منه شيء من الفطرة لم يوجد ، ولن يوجد أبداً . فسيظل الإنسان بلم ويزداد علماً من غير أن يصل إلى نهاية العلم .

وإذا كان الأمر كذلك ، فهل من المقبول أن يتطلع الإنسان لك فهم كل شيء في الدين كأن ليس في دين الله ما يسمو من عقل الإنسان ؟ وإذا كان في الدين ما يسمو من عقل الإنسان ويزيد من علمه ، فهل من المقبول أن يحكم الإنسان عقله وعلوه في الدين ، فلا يقبل من الحديث إلا ما طابق ذلك العقل على محدوديته ، وذلك العلم على قلته ؟ ألا يكون ذلك ضروراً بضل

من ناحية اللفظ فهو متواتر أو يكاد من ناحية المعنى ولو دقق علماء التاريخ في ثبوت التاريخ تدقيق علماء الحديث في ثبوت الحديث لما كاد يثبت من التاريخ شيء . فسلك علماء الحديث في تعدد الأسانيد كان غاية في التشديد كانوا يضعفون الحديث إذا عرف عن أحد رواه سهوة ، أو أحصى عليه هفوة يرونها نخل بالكرامة . وكانوا ينددون الحديث إذا عرف عن أحد رواه أنه كذب ولو مرة . وهذا تشديد كبير لأن الذي يكذب مرة ليس معناه أنه يكذب كل مرة ، أو أن الكذب له عادة . والذي يكذب على الناس ليس بضروري أن يكذب على الرسول القدي توعده الكاذب عليه بالنار . لذلك لست أشك في أن من بين ماركضه علماء الحديث صحيح غير قليل ، فينبغي أن يكون ما قبلوه بالنار في الصحة كل مبلغ ، جذراً أن تلقاه القول بالطمأنينة والقبول .

فالرجحان هو أقل ما يمكن أن يوصف به ما صححه أولئك العلماء الأعلام المدققون . أي أن ما وصفوه بالظني والراجع هو في الواقع فرق ذلك بكثير ، ولكنهم وصفوه بأقل ما يمكن أن يوصف به ، لأن العقل لا يقطن بشيء هذا . أي أن الأحاديث الصحيحة عند العقل هي تغطية الرجحان وما كان ظن الرجحان هكذا في الثبوت من الرسول فأى حكمة يا ترى هناك في القول بتفنيحه ؟ أفمن الممكن إزالته عن مرتبة الراجع مع أن رجحانه متطوع به ؟ أم من الممكن إعلائه عن مرتبة الراجع إلى مرتبة اليقيني ؟ ليس هذا ولا ذلك يمكننا عند العقل اليوم ، وإذن فلا عمل هناك للقول بتفنيح صحيح حديث رسول الله صلوات الله عليه .

ويجب ألا يفرح من اليأس ، أن الأحاديث الصحيحة وإن وصفت بأنها راجحة الثبوت عن النبي عليه الصلاة والسلام فإن الإجماع منقاد على العمل بها في الدين : أجمع على ذلك الصحابة رضوان الله عليهم ، وأجمع على ذلك العلماء عصرهم بعد عصر إلى عصرنا هذا . فمن يحدث نفسه بتفنيح حديث صحيح لمجرد أنه لا يفهمه أو أنه يشترط معناه بمرض نفسه للخروج على إجماع المسلمين ومرضها للخروج على الإجماع لما في ذلك من خطر حقيقي عليه ، لا عند الناس ولكن عند الله :

« ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير نوله ما تولى ونصيحه جهنم وساءت مصيراً » . فالإجماع واجب الاتباع بالكتاب بهذه الآية على الأقل ، ولست ببدء أحاديث .

الإنسان به عن الله ، وبصحيح به إله هو ؟

ما هو القياس الذي يمكن أن يقاس به الإنسان متون الحديث ومعانيها ليقبل منها ما يوافق ، ويرفض أو يتفق منها ما يخالفه حتى يزول الخلف ؟ إن الحق القاطع لا يختلف . ذلك أمر معروف مقطوع به . فهل يمكن أن يتناقض نص قاطع وأمر واقع عرفه الإنسان بالعلم المستقل عن الدين ، كالمعاليبي مثلاً ؟ إن هذا غير ممكن ؟ فالدين من عند خالق الفطرة ، واليقيني من العلم الطبيعي هو جزء من الفطرة ، بمعنى أنه وصف حقيق صادق لجزء منها ، والفطرة متجانسة متساندة فلا يمكن أن أن يتناقض بعضها بعضاً . وإذن فلا يمكن أن يتناقض علم ديننا أو ديننا إذا كان العلم صحيحاً وإذا كان الدين من عند الله . لكن الدين بحكم تناوله جميع الفطرة يحمل القول أو يهجم فيها لا يتناقض بضروري لسادة الإنسان الآن ، وفيما ضاق عنه علمه المخاضر أو علمه وقت أن نزل القرآن ؛ فيهزم الإنسان من القول الجمل أو النص المهم بقدر عقله وعلمه ؛ بل لعله لا إجمال ولا إبهام هناك إلا بقدر ما يكون في العبارات الكليمة عند من لا يعرف جزئياتها ، فهي تبدو مجملة أو مبهم لكثرة ما فيها من المعنى الذي استنطق على الإنسان ؛ حتى إذا ازداد علمه باطراد تقدمه ، فهم من النص ما لم يكن يفهمه ، واطاع منه على دنيا من الحقائق الجديدة يتجدد بها له وللإنسانية المعجج عصرهم بعد عصرهم : أن الإسلام دين الله ، وأن محمداً رسول الله ، وأن القرآن كتاب الله ، وأن ما ثبت من الرسول لا يجوز أن يتفح ، وإن رجب أن يفهمه ، الإنسان .

سيقال طبعاً إن الثابت من الرسول صلوات الله عليه مختلف في درجة الثبوت ، فالمتواتر من الحديث قليل أو أقل من القليل ، لا يكاد يجاوز أو يبلغ أسابح الدين هذا . وهذا لا اختلاف في قبوله ولا في أنه فرق التنقيح . والثابت غير المتواتر هو الصحيح على تفاوت في درجة الصحة ، وهذا لا يفيد إلا الظن ، أي ترجيح أنه من قول الرسول على تفاوت في درجة الرجحان ؛ وهذا هو الذي يصح أن يكون عرضة للتفنيح عند اللزوم .

إني أقول أولاً إن احتياط علماء الحديث رضوان الله عليهم من الناحية العقلية المنطقية الصرفة ، هو الذي جعلهم يضيئون دائرة التواتر ذلك التضييق . وإلا فكثير من الحديث يلتحق بالحوار لتمدد طرقه وسلامه أسانيد . ولئن لم يحوار هذا الكثير